

اقتصادي مركز مساواة امين فارس "نطالب بتخصيص 4.4 مليار شيكل سنويا لسد الفجوات التطويرية الاساسية بين السلطات المحلية العربية واليهودية".

عقدت لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية جلسة خاصة لمناقشة تأثير ميزانية الدولة للعامين القادمين 2009-2010 على عمل السلطات المحلية العربية. واستعرض اقتصادي مركز مساواة امين فارس مطالب الجماهير العربية من ميزانية الدولة للعامين القادمين في اجتماع موسع للجنة رؤساء السلطات المحلية العربية. وحذر فارس خلال الجلسة من تقليص الميزانيات العادية وميزانيات التطوير للسلطات المحلية العربية. واستعرض مطالب الجماهير العربية التي قام المركز ببلورتها بناء على قواعد معلومات المركز حول حاجات المجتمع العربي في المجالات التنموية والعادية.

وافتح الجلسة رامز جرايسي رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية والذي أشار الى أهمية استخدام دراسات مركز مساواة في متابعة السياسة الحكومية المالية وتأثيرها على السلطات المحلية العربية. وأقرت اللجنة سلسلة من الفعاليات لضمان عدم المس في الميزانيات المخصصة للمجتمع العربي ومنها التوجه للوزارات الحكومية المعنية للمطالبة في فحص الميزانيات المرصودة للمجتمع العربي. كما أقرت اللجنة التوجه للكتل البرلمانية العربية ودعوته للتنسيق بهدف طرح حاجات السلطات المحلية امام لجان الكنيست التي ستناقش ميزانية الدولة للعامين القادمين.

وأشار فارس ان الحكومة قد أقرت تغييرا في برامج ما يسمى "خارطة مناطق الافضالية" مما يخرج 47% من السلطات المحلية العربية من مناطق التطوير التي سيرصد لها ميزانية تبلغ قيمتها 25 مليار شيكل. كما أشار بحث المركز الى ان هناك نية بتقليص هبات الموازنة وميزانيات التطوير المخصصة للسلطات المحلية عامة وللسلطات المحلية العربية خاصة. وأشار مدير مركز مساواة جعفر فرح الى عدد من اقتراحات القوانين التي تنوي الحكومة تقديمها ومن شأنها تعميق التمييز الاقتصادي في مجالات مخصصات الاطفال، خصخصة التخطيط وخصخصة الاراضي. واستعرض المركز سلسلة اللقاءات التي عقدها بالتنسيق مع عدد من اعضاء الكنيست العرب من الكتل البرلمانية المختلفة في هذا السياق.

وستقوم اللجنة في اتخاذ خطوات عينية في أعقاب استعراض الميزانية التفصيلية للحكومة امام الكنيست والتي من المتوقع ان تحدث الاسبوع القادم. وقام المركز باستعراض اهم القضايا التي ستمس في الجماهير العربية في اطار قانون التسويات للعامين 2009-2010 وهو سلسلة قوانين لها تأثير مباشر على ميزانية الدولة وبنود الصرف المختلفة في الميزانية.

جدير بالذكر ان مجمل المطالب وفقا لما تم بلورته من قبل مركز مساواة يبلغ 4.4 مليار شيكل سنويا موزعا على 2.4 مليار لتمويل مجالات تطويرية مختلفة و-2 مليار لتمويل احتياجات عادية كزيادة هبات الموازنة ومكافحة الفقر وتوسيع التعليم في الروضات... هذا المبلغ هو ضعف ما رصدته الحكومة في ميزانيتها العام الماضي 2008.